مجـــلة القانـــون، المجتمـــع والسلطـــة
مجلد: 08 عدد:01 2019
ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

الحكامة المحلية كمقاربة لترشيد القرار وتثمين موارد الجماعات المحلية

د. محمد صافو

أستاذ محاضر "أ"/كلية الحقوق والعلوم السياسية/ جامعة وهران2 محمد بن أحمد

تاريخ الإستلام: 2018/12/27 **تاريخ القبول**: 2019/02/20 **تاريخ النشر**: 2019/03/17

ملخص:

فرضت العولمة على الدول إعادة تعريف نفسها سياسيا واقتصاديا من خلال إشراك مواطنيها في الحكم والاستجابة بقدر أكبر لحاجياتهم، وفي هذا السياق، عملت الجزائر على تعزيز الديمقراطية التشاركية محليا، وتحفيز الجماعات المحلية على القيام بدور اقتصادي عبر تشجيع الاستثمار وتحرير المبادرة المحلية وتثمين الموارد المتوفرة في الإقليم.

الكلمات المفتاحية: الحكامة المحلية؛ ترشيد القرار؛ تثمين موارد الجماعات المحلية.

Abstract:

Globalization has imposed on States to redefine itself politically and economically through the involvement of citizens in governance and providing greater responsiveness to their needs, In this context, Algeria has worked to strengthen participatory democracy locally by stimulating the community's economic role, encouraging investment and editing local initiative and resources available in the region.

Keywords: local governance; rational resolution; evaluating the resources of local communities.

مقدمة:

لقد رفعت الأنظمة السياسية في الدول النامية الحديثة الاستقلال شعار التنمية كأولوية كبرى ضمن مخططاتها وبرامجها الوطنية، وذلك لما تنطوي عليه من تحديات في بسط سيادتها على ثرواتها ومواردها الاقتصادية والاستغلال الأمثل والعقلاني لها بهدف تحسين نوعية الحياة لمواطنيها من خلال مواجهة حالة التخلف وضمان كرامة الإنسان عبر تمكينه من حرياته وحقوقه الأساسية ومشاركته في إدارة الشأن العام.

غير أن الواقع كشف عن عوائق هيكلية وبنيوية فيوجه التنمية ترتبط بعدم فعالية الإدارة وتدني نوعية الحكم، كما أن مشاركة المواطن ظلت مجرد طقوس ونصوص إجرائية وسعت من دائرة التهميش والاقصاء، وترافق ذلك مع سيادة المركزية المتشددة واتساع حجم الفساد بالشكل الذي يهدد مسيرة التنمية ويسيء لعلاقة المواطن بالدولة، الشيء الذي دفع للبحث في أنماط ومقاربات تنموية جديدة تستجيب لحاجيات المواطن وتحقق المصلحة العامة، **فهل يمكن اعتماد الحكامة المحلية كمقاربة تنموية شاملة من أجل تسيير محلي جديد قائم على المشاركة الفاعلة للمواطن والاستغلال العقلاني للموارد المحلية؟**

الفرضيات: تم بحث الاشكالية من خلال فرضيتين أساسيتين:

-كلما زادت مشاركة المواطن في تسيير الشأن المحلي كلما تضاعفت فعالية المجالس المحلية.

-كلما تراجعت معايير الرشادة محليا كلما تراجعت فرص تحقيق التنمية محليا.

ويهدف هذا البحث إلى إيجاد الآليات الكفيلة بترجمة النصوص والأحكام القانونية إلى واقع يكرس مشاركة المواطن في إدارة الشأن المحلي، والمساهمة في تحقيق التنمية من خلال تثمين موارد الجماعات المحلية وعبر الالتزام بمعايير الرشادة.

وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف واقع الجماعات المحلية، كما تم توظيف معايير الرشادةكمقاربة معرفية لقياس شدة الحوكمة محليا.

أولا:الحكم الراشد والحكامة المحلية

إن الحديث عن الحكامة المحلية يفرض دراستها في إطار السياق العام الذي وردت فيه وهو الحكم الراشد وإشكالية التنمية، فرغم الموارد التي تتوفر عليها البلدان النامية والمعونات الاقتصادية والقروض التي تمنحها الدول والمؤسسات المالية الدولية ظلت هذه الدول تحتل مراتب متدنية في مجال مكافحة الفقر والمرض وجودة التعليم، أي أن تلك الثروات لم تنعكس على تحسين المستوى المعيشي لغالبية السكان وتقديم خدمة عمومية نوعية للمواطن.

لقد حاولت المنظمات الدولية تشخيص الداء وتحديد مواطن الخلل، وربطت إشكالية التنمية بعدم فعالية الإدارة وكأنها محاولة لتبرئة النظم الحاكمة من تهمة الفشل في تحقيق التنمية، والملاحظ في هذه الفترة هو التركيز على الإدارة وكيفية ترشيدها، فمثلا يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكم الراشد بأنه "حالة تعكس تقدم الإدارة وتطويرها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين[1]، وبتعبير أخر لابد من تطوير الادارة وتحديثها كمدخل لاحداث التنمية.

ولم يعمر هذا التوجه طويلا فالبنك الدولي في تقرير له عام 1992 بعنوان:" الحكامة والتنمية"، يذكروا حدة من أهم خصائص الحكم الفاسد، أي الحكم الذي يتميز باهتزاز شرعية الحكم وضعف ثقة المواطنين به، مما قد يدفع إلى انتشار القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان وسيادة التسلط[2]، ومن ثم تصبح التنمية مسألة سياسية ترتبط بطبيعة

[1] وسف أزروال، الحكم الراشد في الجزائر،(مصر: مكتبة الوفاء القانونية، 2016)، ص 3

[2] حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، السنة 27،نوفمبر 2004، ص.45

النظام الساسي ونوعية الحكم، فلا وجود لإدارة عامة فاعلة في ظل أنظمة ضعيفة التمثيل وفاقدة للمشروعية.

أ. مبررات وأبعاد الرشادة:

ومما تقدم، فإن مبررات الرشادة تركز على ثلاثة عناصر أساسية:

- وجود أزمة مشاركة في الحكم.
- ضعف الفعالية وغياب النجاعة في المجال العمومي بسبب الأشكال التقليدية في التسيير.
- سيطرة الفساد وتبديد المال العام.

وبالتالي فإن الحكم الراشد يقتضي التكامل بين ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:

البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني المتعلق بعمل الادارة العامة وكفاءتها وفاعليتها، والبعد الاقتصادي، الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، كما علاقتها بالطبع مع الاقتصادات الخارجية، والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى[1].

وإذا كان الحكم الراشد بمثابة مقاربة تنموية شاملة فإن تطبيقها محليا سيسمح بمشاركة المواطن في تسيير شؤونها لمحلية، وتعبئة الموارد والطاقات الموجودة لقيام الجماعات الإقليمية بدور تنموي فاعل، حيث أن المشاريع المحلية أكثر تجاوبا مع حاجيات وظروف

[1] حسين كريم، مرجع سابق، ص. 41.

المجتمع المحلي مع ضمان تحقيق الديمقراطية وحقوق الأفراد، والتي تعتبر مفتاح الأمان عندما تتخذ القرارات بشكل يتماشى مع اهتمامات السكان المحليين[1].

ب. الحكامة المحلية:

جاءت الحكامة المحلية في إطار البحث عن نمط جديد لتنظيم وتسيير الجماعات المحلية في الدولة الحديثة التي تعيدت عريف نفسها بعيدا عن النزعة التدخلية وفتحا لمجال أمام مختلف الفواعل المحلية من سلطات، حركةجمعوية وقطاع خاص للمشاركة في الحركة التنموية بالاعتماد على الموارد المحلية.

ولا يوجد تعريف موحد لهذا المفهوم، حيث تعددت التعاريف باختلاف الأفكار والزوايا التي ينظر منها للموضوع فقد عرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "مجموع العمليات التي من خلالها يتم اتخاذ القرارات ورسم سياسات عامة، وهو نتيجة للتفاعلات والعلاقات والتشابكات بين قطاعات مختلفة (الإدارة العامة، القطاع العام والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتنطوي على المساومات، المفاوضات التي من خلالها يتقرر من يحصل على ماذا متى وكيف تنجز الأشياء وكيف تقدم الخدمات؟ والزمن والطريقة التي يتم تسيير الشؤون المحلية فيها[2].

ويبرز هذا التعريف دور الفواعل الغير رسمية فيصنع القرار المحلي والتعبير عن احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي في إطار السياسة العامة للدولة. ووضع الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا (بلغاريا) ديسمبر 1996 عناصر الحكامة المحلية على النحو التالي:

[1] محمد محود الطعامنة، "نظام الادارة المحلية: المفهوم والفلسفة والأهداف"،مسقط: الملتقا لعربي الأول، نظم الادارة المحلية في الوطن العربي، 18-20 أوت 2003، ص 06.

[2] PNUD .Guide de l'utilisateur pour Mesurer la gouvernance locale,(Oslo, 2009) ,p,05.

1-نقل مسؤولية الأنشطة العامة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
2- لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
3- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
4-تهيئة الظروف التي منشأنها خصخصة القطاع المحلي.

وبالتالي فهي منهجية جديدة لإعادة تنظيم علاقة الدولة بالجماعات الإقليمية وتوزيع الأدوار بالاعتماد على فواعل تنموية متعددة وعلى أساس التنمية من القاعدة.

ج. آليات تجسيد الحكامة المحلية:

ترتبط الحكامة المحلية بالتنمية المستدامة كعملية تفاعلية من أجل تحسين المستوى المعيشي للأفراد مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة ودون المساس بالبيئة، فالتنمية المحلية هي موضوع الحكامة المحلية وهدفها.

وتبقى عملية تجسيدها مرهونة بمجموعة من الآليات أهمها:

- **تقوية وتوسيع اللامركزية:**

وذلك في إطار رؤية جديدة لإصلاح هياكل الدولة وقدرة التنظيم اللامركزي على تحرير الطاقات الموجودة في الإقليم وخلق الثروة ومناصب الشغل، أي جعل السلطات المحلية تلعب دورا تنمويا[1] بتحريرها من القيود المركزية ثقافيا وتنظيميا.

ففي سبتمبر 2015 تبنت المجموعة الدولية برنامج الأهداف الإنمائية 2030 والذي يضع 17 هدفا للتنمية المستدامة (ODD) وأكدت على ضرورة واستقلالية السلطة المحلية ومشروعيتها الديمقراطية من أجل المساهمة في تحقيق هذه الأهداف (القضاء على

[1]Commission Européenne ,Soutenir décentralisation ,gouvernance locale et développement locale au travers d'une approche territoriale ,(Luxembourg, décembre 2016),p02

الفقر، الجوع، التمتع بالصحة والرفاهية لجميع الأعمار، ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع، تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، المياه وخدمات الصرف الصحي، ضمان الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وجود أنماط استهلاك مستدامة، وصول الجميع إلى العدالة، بناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع)[1]، والملاحظ على هذه الأهداف أنها شاملة ومتكاملة وتراهن الأمم المتحدة على دور محوري للجماعات المحلية في تحقيقها.

ونفس التوجه أكد عليه برنامج عمل أديس أبابا خلال الندوة الدولية الثالثة حول تمويل التنمية في 2015، حيث أكد على ضرورة إقحام السلطات المحلية في العملية من أجل تعبئة الموارد وتثمينها.

- **مشاركة المواطن في تسيير شؤونه المحلية:**

إذا كان المواطن هو هدف التنمية، فهو أداتها الرئيسية، مما فرض مشاركته في إعداد جميع القرارات المحلية عبر استراتيجية كاملة للانتقال من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية، وهو ما يسمح بتحقيق رضا المواطن ومن ثم المساهمة في بناء الديمقراطية ودعم استقرار النظام السياسي.

فمشاركة المواطن في تسيير شؤونه تمثل شرطا أساسيا بتحقيق التنمية، وذلك هو جوهر مقاربة التنمية المحلية التشاركية[2] التي تكون فيها القرارات التنموية صادرة عن القاعدة سواء من المواطن مباشرة أو مختلف الشركاء المحليين.

[1] Ibid. p.03

[2] جمال الدين لعويسات، مبادئ الإدارة، (الجزائر: دار هومة، 2005)، ص 195.

- **عقلنة الخيارات التنموية:**

إن المشاركة الواسعة لمختلف الفواعل ستساهم من دون شك في خلق الفرص الاقتصادية والاجتماعية وعقلنتها بما يتماشى وحاجات المجموعة الإقليمية من حيث تحديد الأولويات وطرق التمويل ووسائل التنفيذ ووضع البرامج وفقا لمعيار الربح والخسارة الذي يفرضه المنطق الاقتصادي، مما يسمح بترشيد الانفاق وتجاوز مشكلة العجز في الميزانية.

- **اعتماد التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:**

تقتضي الحكامة المحلية إدخال طرق وتقنيات حديثة في التسيير بما يضمن تقديم خدمة عمومية ذات جودة ونوعية، وهو ماتوفره الإدارة الإلكترونية التي تسمح بإنجاز مختلف الوظائف الإدارية بكفاية وفعالية باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات[1].

ويمكن الاستفادة منهافي عدة مجالات:

-بناء بنك معلوماتي تضمن الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمجموعة المحلية.
-بناء نظام إحصاء محلي يسمح بتحديد الحاجيات وترتيب الأولويات.
-متابعة تنفيذ وتقييم البرامج التنموية.
-تقريب الإدارة من المواطن عن طريق الاتصال الدائم ومن ثم معالجة الكثير من المشاكل البيروقراطية كعدو حقيقي للتنمية.

[1]أحمد فتحي الحيت، مبادئ الإرادة الإلكترونية، طبعة أولى، (عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع،)،2015، ص22.

ثانيا:الحكامة المحلية في الجزائر

لم تكن الجزائر بمعزل عن مواكبة مختلف المقاربات والأنماط الحديثة في التسيير، خاصة وأنها من الدول الريعية التي تعتمد على عوائد الموارد الطاقوية في إعداد الميزانية مما يفرض عليها البحث عن مصادر تمويل متعددة وإشراك المواطن في العملية، أي لابد من تطبيق الديمقراطية محليا وتثمين موارد الجماعات المحلية.

أ. الديمقراطية التشاركية:

لقد تبنت الجزائر هذا النوع من الديمقراطية في دستورها وفي مختلف القوانين ذات الصلة بمشاركة المواطن في إدارة شؤونه. حيث عرف الدستور الجزائري في المادة (16) منه الجماعات الإقليمية للدولة وحصرها في البلدية والولاية.

المادة 16: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية". البلدية هي الجماعة القاعدية[1]

وجعل من المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية (المادة 17).

كما تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية (المادة 15). ويتجلى ذلك في قانون البلدية، حيث جاء في المادة (01) من القانون 11-10: "البلدية هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة". وتتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة. وهي القاعدة الإقليمية للامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية حسبما جاء في المادة (02).

[1]الجمهورية الجزائرية الديموقراطية، قانون رقم 16 -01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1437هـ الموافق ل06 مارس سنة 2016 يتضمن التعديل الدستوري، الجريدة الرسمية، العدد 14، 07 /2016/03.

وتلعب البلدية دورا مهما في المجال التنموي، إذ تساهم مع الدولة، بصفة خاصة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه[1]. وهو مجال واسع لمشاركة المواطن توعيته وتمكينه من الاليات الكفيلة بذلك، إذ يمكن أن يشكل قوة اقتراح فعالة ويقوم بدور رقابي يسمح بتحسين أداء الجماعات المحلية.

ومن معايير الحكامة المحلية المكرسة في قانون البلدية:

- **الشفافية:**

يتصدر هذا المعيار قانون البلدية من خلال فتح المجال أمام المواطنين للمشاركة في القرارات المحلية عبر ضمان التدفق الحر للمعلومات مما يسهل عملية الرقابة الشعبية ورصد الاختلالات. إذ يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[2].

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة كما يمكن المجلس الشعبي البلدي من تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين. ويمكن الاطلاع على مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القدرات البلدية[3]، ويمكن كل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة منها كاملة أو جزئية على نفقته.

أما المادة (26) فقدنصت على أن تكون الجلسات علنية ومفتوحة لجميع مواطني البلدية.

[1]المادة (3) القانون رقم 10- 11المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 يونيو 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37 ، 03 يوليو 2011.

[2]لمادة (11)، المرجع السابق.

[3]المادة (14) القانون 11-10، مرجع سابق.

وعليه فإن مبدأ الشفافية مكرس قانونا، ويحتاج إلى نقاش من الناحية العملية والتنظيمية، إذ تبقى معظم هذه النصوص في حاجة الى تفعيل.

- **المشاركة:**

تفعيلا للديمقراطية التشاركية، خصص قانون البلدية بابا كاملا تحت عنوان" مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية". حيث تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية، على المستوى المحلي والتسيير الجواري بالإضافة إلى المبادرة بتسوية مشاكلهم وتحسين ظروف معيشتهم. وتفعيلا لدور الشركاء المحليين يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي، كلما اقتضت تلك شؤون البلدية، أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير أو كل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، الذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطاتهم[1].

- **المساءلة:**

هنالك الكثير من المواد التي تنص على رقابة المجلس وأعماله وأعضائه (المواد 43-44-46-66 من قانون البلدية)، والملاحظ على هذه المساءلة أنها سلطوية ولاعلاقة لها بالرقابة الشعبية التي ينبغي إيجاد آليات مناسبة لها وتقنينها، وذلك حتى يتمكن المواطن من مراقبة أداء الجماعات المحلية.

- **الاستجابة:**

بهدف الاستجابة لحاجيات المواطنين من حال قانون عدة صلاحيات للمجلس الشعبي البلدي ورئيسه سواء "في مجال حفظ النظام العام أو في إطار وضع البرامج التنموية

[1] المادة (13)، القانون 11-10، مرجع سابق.

مثل المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة أو المخططات التوجيهية القطاعية. وتبدو المعايير الديمقراطية التشاركية أكثر عمقا ووضوحا من خلال حوكمة المدينة كتجمع حضري ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية[1]. حيث نص القانون التوجيهي للمدينة على تصميم وإعداد سياسة المدينة وفق مسار تشاوري ومنسق في إطار اللاتمركز واللامركزية والتسيير الجواري.

كما تضمن مجموعة من المبادئ العامة التي يمكن اعتبارها جوهر الحكامة المحلية ومن بينها[2]:

- **التنسيق والتشاور**: اللذان بموجبهما، تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك.
- **اللامركزية**: التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون.
- **التسيير الجواري**: الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أو عن طريق الحركة الجمعوية، في تسيير البرامج التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الأثار المترتبة على ذلك وتقييمها.
- **الحكم الراشد**: الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية.

بالإضافة إلى عدة مبادئ أخرى كالتنمية البشرية والتنمية المستدامة والإعلام والإنصاف الاجتماعي، وهي مبادئ يمكن الاعتماد عليها في ترشيد الحكم على المستوى

[1]-المادة (03)، القانون 06-06 المؤرخ في 2006/02/20 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد 15.

[2]-المادة (02)، القانون 06-06، مرجع سابق

المحلي عبر تمكين المواطن من ممارسة الديموقراطية محليا وصياغة برامج تنموية وتمويلها بالاعتماد على موارد الجماعات المحلية.

ب. تثمين موارد الجماعات المحلية:

من أجل تحسين مالية الجماعات المحلية ودعم ميزانيتها وجهت وزارة الداخلية مذكرة مؤرخة في 10 مارس 2016 تحت رقم 0096 من أجل تثمين أملاك الجماعات المحلية كونها تتميز بالديمومة والاستقرار عكس الموارد الجبائية.

وعليه وجب على المجالس الشعبية البلدية بذل كافة الجهود لتحسين مردودية الأملاك البلدية وأخذ التدابير اللازمة لتثمينها دوريا، من خلال مراجعة طرق وشروط استغلالها وكذا تحسين مختلف التعريفات وذلك عبر مجموعة من الآليات[1] :

-التحكم في الأملاك البلدية من خلال إحصاء حصري شامل (الجرد والتسجيل في الجدول العام للأملاك الوطنية).

-تحيين أسعار الإيجارات وجعلها تتماشى مع القيمة الفعلية للسوق.

-الإتاوات المستحقة للبلديات (حقوق الطرق،حقوق التوقف، حقوق الأماكن).

كما أوصت وزارة الداخلية بتفضيل مبدأ المزايدة لمنح تسيير الأملاك المنتجة للمداخيل عوض اللجوء للتراضي، ويمنح القانون للبلدية إمكانية استغلال مصالحها العمومية في شكل استغلال مباشر أو في شكل مؤسسات عمومية بلدية، أو عن طريق الامتياز أو التفويض.

[1]-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات المحلية. مذكرة رقم 0096 تتعلق بتثمين أملاك الجماعات المحلية ،مؤرخة في2016/03/10

وكل ذلك من أجل قيام الجماعات المحلية بدورها الاقتصادي وتنمية الاقتصاد المحلي وخلق مناطق نشاط جديدة، تخلق الثروة وتوفر مناصب الشغل بما يتماشى وغاية الحوكمة أي تحقيق التنمية بشكل عادل ومتوازن، ولا يتأتى ذلك إلا بتحسين مداخيل البلديات وتنويعها، ويمكن الاستفادة من تجار بالدول التي تبنت مفهوم الميزانية التشاركية سواء من حيث الاعداد أو التنفيذ أو التمويل، إذ يمكن للمواطن والقطاع الخاص أن يدعم ميزانية بعض القطاعات حتى تتمكن من تقديم خدمة عمومية نوعية.

- **واقع الحكامة المحلية في الجزائر:**

رغم المجهودات المبذولة لحوكمة نشاط الجماعات المحلية وتفعيل دورها التنموي، فهنالك عدم كفاية في تحقيق المهمتين الرئيسيتين للبلدية، تقديم خدمة عمومية ذات نوعية من جهة، وإنجاز البلدية للتنمية بالاعتماد على ذاتها، أو دعم عمل الدولة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة[1]. فقد رصد مشروع الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر جملة من العوائق:

-التسيير التشاركي غير كافي، فالمجتمع المدني لايقوم بدور مهم في تحديد الحاجيات ولايشارك في المهام التنفيذية.

-المنتخبين المحليين والإطارات المحلية لايتحكمون في منهجية التسيير التشاركي وعلى جميع المستويات (الثقافي،التنظيمي،البشري).

-عدم إقحام المجتمع المدني في التنمية، سواء لأن الجمعيات غير متعودة على هذا النوع من العمل، أو جهلها بالإمكانيات المتاحة لها للقيام بدورها التنموي.

[1]PNUD ,développement locale et démocratie participative ,Alger ,2016 ,p06

نقص الإمكانيات المالية واللوجيستيكية يؤثر على التسيير التشاركي.

-عصرنة وتبسيط الإجراءات الإدارية: رغم الإصلاحات واستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف الوثائق الإدارية (جواز السفر البيومتري، بطاقة التعريف الوطنية، البطاقة الرمادية...الخ)، يبقى الكثير فعله فيما يخص الإدارة الإلكترونية خاصة وضع مواقع خاصة بالبلديات للتفاعل من أجل خدمة المواطنين.

-تعزيز التخطيط الاستراتيجي لخلق مناصب شغل وعوائد مستدامة،أي تنمية اقتصادية محلية.

-لاتوجد تنمية حقيقية من القطاع الخاص في إطار الشراكة مع البلدية والمجتمع المدني.

خاتمة:

يمكن اعتماد الحكامة المحلية كمقاربة تنموية جديدة لتحقيق التنمية على المستوى المحلي، وذلك عبر إدماج المواطن في صنع القرار من خلال الديمقراطية التشاركية وبناء قدرات مختلف الفواعل المحلية للمشاركة في العملية التنموية.

فمشاركة المواطن تسمح ببناء الثقة بين المواطن والسلطات المحلية وتشجع المبادرة وتجسد مفهوم الشراكة الذي يسمح بتجاوز مختلف العوائق، فلابد للحركات الجمعوية أن تقوم بدورها كمجتمع مدني في تغيير الذهنيات القديمة والاتكالية، والانتقال إلى المبادرة والتخطيط وتحديد الحاجيات والمشاركة في تنفيذها.

وتتطلب الحكامة المحلية أنماطا جديدة في التسيير، مما يفرض تكوينا جادا للمنتخبين المحليين على مستوى الثقافة والتنظيم وفي كيفيات الاستغلال الأمثل للعنصر البشري والموارد المالية،كما أن الرهان الحقيقي هو في كيفية إدماج القطاع الخاص في بناء اقتصاد محلي

يتكامل مع الاقتصاد الوطني، فالحكامة ليست مشاركة سياسية أو مجرد نصوص قانونية فحسب، بل هي مقاربة شاملة للنهوض بالإقليم اعتمادا على موارده الذاتية وبواسطة سكانه ومن أجل مصلحتهم.